

الوطن العربي بين تحديات التحرر وآفاق المستقبل

The Arab World Between the Challenges of Liberation and Future Prospects

د. سعاد تيرس. جامعة الجيلالي ليايس - سيدي بلعباس

Tires_souad@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022-02-20 تاريخ القبول: 2022-02-28 تاريخ النشر: 2022-03-20

Abstract

ملخص

The liberation movement in the Arab world and the third world is considered a legitimate and natural right for the people. To achieve it and reach its goals, it has gone through several stages and challenges that have refined and made it a symbol of the development of human thought that seeks to embody basic human rights, eliminate colonialism in all its forms, and human exploitation of fellow human beings. Despite the existence of international laws that have a duty to ensure their preservation and defense, comprehensive development and true independence remain a stumbling block for newly independent countries such as the Arab countries, including Algeria.

Keywords: Arab world, colonization, Independence, development.

تعتبر حركة التحرير في الوطن العربي والعالم الثالث حقا مشروعا، وطبيعيا لشعوبها ولتحقيقها والوصول إلى أهدافها مرت بعدة مراحل وتحديات، صقلت وجعلتها رمزا لتطور الفكر الإنساني الذي يسعى إلى تجسيد حقوق الإنسان الأساسية، والقضاء على الاستعمار بكل أشكاله، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان. رغم وجود القوانين الدولية التي عليها واجب السهر على حفظها والدفاع عنها، لكن تبقى التنمية الشاملة والاستقلال الحقيقي حجرة عثرة أمام الدول التي استقلت حديثا كالدول العربية ومنها الجزائر. الكلمات المفتاحية: الوطن العربي، الاستعمار، الاستقلال، التنمية.

مقدمة:

ظهرت بوادر النهضة العربية الحديثة في الوطن العربي نتيجة عدة عوامل، داخلية وخارجية، وظروف دولية دفعت به إلى حراك سياسي وإصلاحي وثقافي فعال بداية من منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وتعتبر حركة الجامعة الإسلامية ودعوة المسلمين إلى الاتحاد والتعاون وإيجاد السبل الكفيلة بالنهوض به، والتحرر من الاستعمار المتمثل في الخلافة العثمانية، وأطماع الدول الأوروبية مثال عن هذا التفاعل الإيجابي وواكبته الدعوة إلى التنوير والبحث عن أسباب التخلف ومحاربتها بمعادلة الأصالة والحداثة.

وظهرت بذلك حركات تحررية، غيرت خريطة الوطن العربي وأدخلتها عهدا جديدا في تاريخها.

- فما هي ملامح النهضة العربية وعوامل ظهور حركات التحرر التي شهدتها المشرق والمغرب العربي؟

- وهل حققت هذه الحركات أهدافها واستطاعت أن تحافظ على طبيعتها القومية العربية، وما مدى نجاحها في تجسيد استقلالها الكامل؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، وجب الحديث عن الأوضاع السائدة في الوطن العربي في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين. وقد اتبعنا منهجا تاريخيا تحليليا للإحاطة بهذا النوع من المواضيع.

2. ملامح النهضة العربية وعوامل بروزها:

خلفت السياسة الاقتصادية العثمانية في الولايات العربية خلال القرن التاسع عشر آثارا مدمرة لأن الدوائر الحكومية العثمانية صببت اهتمامها على خلق الظروف المناسبة لسحب أكبر قدر ممكن من الأموال للإنفاق على الجيش، وتلبية المطامع اللامتناهية للطبقة الحاكمة، وازداد سلب المناطق الخاضعة للحكم العثماني بسبب الإخفاقات العسكرية المتتالية وفساد الحكام، والصراع بين الحكام المحليين وتسايقهم على نهب المناطق الخاضعة

لإدارتهم كل ذلك أدى إلى انحطاط وضعف الاقتصاد في الولايات العربية من الدولة العثمانية (بكري، 2014).

واجه العرب عبر تاريخهم عدة تحديات تمثلت في موجات من الغزو والاحتلال والاستعمار، وكان عليهم أن يواجهوا مهمات عدة لتوحيد الأقطار العربية وبناء مجتمع متكامل ونظام سياسي أفضل لأن المواجهة في سبيل التحرير والبناء شكلت الإطار الذي نشأ فيه الفكر العربي المعاصر وتطور خلال ما يزيد عن قرن ونصف قرن، حيث تفاعلت عدة اتجاهات إصلاحية ظهرت معها بوادر الوعي، وحركات الإصلاح والتغيير في أنحاء العالم العربي بحركات إصلاحية وحركات علمية بزعماء عدة رموز للتحديث كرفعت الطهطاوي (البخاري، 2012).

ثم اتسعت القائمة لتشمل خير الدين التونسي، جمال الدين الأفغاني (1897/1839) ومحمد عبده (1905/1849) وتمثلت في مطالب وأهداف سعت إلى تحقيقها منها:

- المطالبة بالإصلاحات السياسية والدينية مع ظهور النخب المثقفة وانتشار واسع لأفكار الداعية إلى تطبيق العدالة الاجتماعية والعودة إلى تعاليم الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب والبدع والخرافات التي لحقت به.

- الانتفاض ضد الفكر الاستعماري الداعي إلى نظرية جلب الحضارة إلى الشعوب المتخلفة ونشر النزعة الفوقية والمعاملة العنصرية تجاه الشعوب المستضعفة، ومحاولة نشر أفكار مسيحية مسمومة بين أوساط الطبقات الموالية للاستعمار والفئات الهشة كالأطفال اليتامى والنساء الأرامل (Agéron, 1978, p. 62).

- انتعاش الحركة الفكرية والعلمية، إنشاء المدارس، إرسال البعثات إلى الخارج وخاصة أوروبا للبحث عن أسباب تخلف العرب وتقديم الشعوب الأوروبية، وكانت البعثات العلمية وسيلة مثلى للاحتكاك بالشعوب المتحضرة والتعمق في أسباب تقدمهم ورفقهم ونقل ذلك إلى الوطن العربي لتجريبه.

- تشجيع حركة الترجمة والتأليف وأفكار التقدم والتحضر، تحت شعار حب الوطن من الإيمان لبطرس اللبناي، وإنشاء مدرسة الألسن في مصر على يد رفعت الطهطاوي التي

ساهمت في برامج إصلاح مناهج تدريس العلوم الطبيعية والتجريبية واللغات المختلفة في المدارس المصرية، وكذا المكتبات والمسارح، الجامعات، ومثال ذلك: مكتبة الطاهرية في دمشق 1880 التي أصبحت تسمى دار الكتاب الوطنية فيما بعد.

- المكتبة الشرقية في بيروت، وجامعة دمشق، جامعة الحكمة العراقية، جامعة القديس يوسف في بيروت، مسرح أبو خليل القباني في العراق، والأمثلة كثيرة....

- انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس (1913م) للخروج من السيطرة التي فرضتها سياسة الدولة العثمانية، وتوحيد الجمهورية العربية للتحرر وتحقيق الذات، في محاولة لتعريف العالم بقضية العرب والضغط لتلبية مطالبهم العادلة.

ظروف الحرب العالمية الأولى (1914/1918)، انعقاد مؤتمر دمشق للجمعيات السياسية العربية وإعلان الثورة بزعامة الشريف حسين بن علي شريف مكة، بمساعدة بريطانية، لقد جاء هذا الحراك رفضاً للاضطهاد العثماني وسياستهم التسلطية المتمثلة في الوالي العثماني (جمال باشا) الملقب بالسفاح وانتهى بإعلان قيام الدولة العربية المستقلة وتحرير دمشق وبيروت وتنصيب الحسين ملكاً عليها.

- التكالب الاستعماري الأوربي على ممتلكات الدولة العثمانية وكل أرض تصل إليها يدها اللاهثة وراء مصادر الثروات والمواد الأولية كفرنسا، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، إيطاليا ...

- معاهدة سايس بيكو (1916م) وتقسيم المشرق العربي السرية التي نصت على استيلاء فرنسا على سوريا ولبنان وشمال العراق، بريطانيا على وسط العراق وجنوب فلسطين.

- ظهور التيار القومي العربي والزعمة التحريرية لدى الشعوب العربية، وازدياد الوعي السياسي وفي ظل أوضاع متردية على كل الأصعدة وضرورة التغيير.

- تردي شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغياب مظاهر التقدم والتنمية.

- تنامي الحس التحرري لدى الشعوب العربية واتساع رقعته، ولأهميته فإننا نلقي الضوء أولاً على المفهوم الاصطلاحي لحركات التحرر الوطني التي يمكن تعريفها بأنها تنظيمات جماهيرية تضم تيارات فكرية، سياسية، عسكرية واجتماعية، تمارس الكفاح السياسي والعسكري بهدف تحرير الأراضي الوطنية المحتلة وإعادة السيادة والاستقلال، ولديها مشروع لبناء الدولة لمرحلة ما بعد التحرير، وشروطها يمكن تلخيصها فيما يلي: توفر الهدف وهو تحرير الأرض وإعادة السيادة والاستقلال وبناء الدولة (بدوي، 1989م، صفحة ص 109).

- المشروعية في القانون الدولي، حيث أنها تتسم بالعالمية من حيث الأهداف، يعترف لها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بحقها في ممارسة الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي وطلب وتلقي مساعدات دولية والمشاركة والانتماء إلى المنظمات الدولية. ومثال ذلك المساعدات التي تتلقاها من منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين.

- توفر المجال الداخلي والخارجي حيث يسمح هذا بالعمل الميداني كوجود مناطق محررة لإقامة المؤسسات التعليمية والإدارية والعسكرية، على المستوى الداخلي، أما المستوى الخارجي هو الحصول على قواعد خلفية في البلدان المجاورة لتدريب القوات المسلحة وتنظيمها. وإنشاء المستشفيات ومراكز التكوين. والدعم اللوجستيكي.

وقد توفرت هذه الشروط كلها في حركة التحرير الجزائرية، من حيث شرعيتها، أهدافها، مبادئها وأبعادها 1962/1954م في حين أن هناك حركات مقاومة التي تحمل إيديولوجية سياسية ودينية وقومية. وتفتقر إلى التنوع الفكري والبعد الإنساني والتحرري، ومثال ذلك حركة حزب الله التي هي حركة مقاومة صرفة رغم أنها تتقاسم بعضها منها كالجانب العسكري مع الحركات الأخرى.

ولمعرفة فعالية الحركات التحررية وتقييم الفعل الثوري الذي تقوم به، يمكن الحكم عليها من خلال الأهمية الجيوسياسية وكل ما يتعلق بالمحيط الذي تنشط فيه وما مدى تأثير ذلك على دول الجوار وردود الفعل التي أحدثتها.

3. الفكر العقائدي والإيديولوجي للتحرر في المجال الديني والاجتماعي والسياسي:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عرف الوطن العربي تبلورا واضح الملامح في الفكر السياسي، وانتشرت فيه الأفكار التحررية كباقي المناطق المستعمرة في العالم، والسؤال المهم هو: هل نجحت الدول العربية في تحقيق أهدافها وإبراز كيانها المستقل؟ في الحقيقة إن الاستقلال في العرف السياسي والدبلوماسي يعتبر الانطلاق في الحركة التنموية كأهم مرحلة بعد إنجاز الاستقلال السياسي، ويعرف الاستقلال في معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه مصطلح سياسي وقانوني واجتماعي، كما يعرف الدكتور بدوي الاستقلال السياسي Polity independence بأنه تمتع الدولة بالسيادة، وما لها من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج (بدوي، 1989م، صفحة 109).

الاستقلال يعني أن الدولة تمتلك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والمجتمعات والمناطق التابعة لحكمها في إطار عقد الحاكم والمحكوم وقوانين يلتزم الجميع بتطبيقها وتسيير شؤون الدولة سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، كما لها الحق في التمثيل الدبلوماسي والعضوية في الهيئات الدولية في إطار القانون الدولي، ونميز هنا ثلاث أنواع من الدول المستقلة (الوزاني، 2011).

■ دول تتمتع باستقلال تام وهي بشكل عام الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وهي الدول الصناعية المتقدمة.

■ دول لا تتمتع باستقلال محتلة. كالعراق، فلسطين، أفغانستان، أي أن هناك من يتحكم في سياستها الداخلية والخارجية.

■ دول تتمتع باستقلال بشكل نسبي، وهي دول العالم الثالث في مجملها استقلت في منتصف القرن الماضي ولا تزال تحت هيمنة هيئة الدول المستعمرة تحت غطاء المصالح السياسية الاقتصادية مع وجود نوع من الولاء يتجسد في الحكومات وإطاراتها السياسية، والاستقلال يأخذ شكلا آخر "استقلال الدول بشروطه ومقوماته في الفكر السياسي، ومثال عن ذلك القوانين التي تخص المرأة، التعليم، القضاء للإبقاء على العلاقة قائمة بين الدولة

المستعمرة والمستعمرة، مثلما هناك وسائل أخرى للإبقاء على هذه العلاقة قائمة كتشجيع الحركات الانفصالية ونشر الفوضى والاستثمار فيها، وفرض الشروط والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لها (الوزاني، 2011).

إن وجود الولاء في الحكومات للدول المستعمرة يجعل المجاهدين وأبناء البلد المخلصين يتحملون مهمة طرد الغزاة دون الحق في المشاركة في بناء استقلال الدولة، كما تصورته حركات التحرر وحتى الدول النامية التي قادت سياستها حكومات ثورية انقلابية على رموز الاستعمار. لم تمارس استقلالها السياسي كاملا بسبب الانتماء اللاوطني واللاقومي للشوار حيث انحرفوا عن الخط الأول، وتبنوا إيديولوجيات موالية للنظام إما الليبرالي أو النظام الاشتراكي، إضافة إلى التوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية تحت إشراف هيئات عالمية تؤمن مصالح الدول الكبرى على حساب دول العالم الثالث وإفريقيا أحسن مثال، نظرا لقرنها من أوروبا وغناها بالثروات الطبيعية (الميلي، 2010، صفحة 50)، وذلك بأن تجعل مجموع الشعب عبارة عن سوق من العبيد يستمد منها الاقتصاد الاستعماري ما هو في حاجة إليه من أعوان ويد عاملة (عبد الرب، 1979، صفحة 64)، وقد وجدت الكثير من الدول العربية نفسها أمام هذه الحالة عموم الدول المنتمية إلى العالم الثالث.

وتمثلت هذه الحالة في تبعية أكثر خطورة في اعتقادنا وهي ضعف في التكامل الاقتصادي لدى جل الدول المستقلة حديثا رغم اتجاه كل دولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بإمكانياتها المحدودة، كنقص التحكم التكنولوجي، نقص التخطيط والاستشراف وبرامج تنموية، تبني التكوين المتخصص في الطاقة البشرية الإطارات والتقنيين واليد العاملة المهنية البسيطة (زهران، 1979، صفحة 17).

فشل في استبدال سياسة الاستقلال الاقتصادي التي وجهتها الدول الرأسمالية نحو الدول الفقيرة وذات الاستقلال الهش، وتكمن الهشاشة في كونها استقلت حديثا ولا تزال في إطار التمكّن وبناء الذات وعجزها عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي، السياسي والثقافي الحقيقي، أي أنها تعيش حالة من التبعية للدول الأخرى؛ وتتفق عدة آراء حول مفهوم التبعية الاقتصادية في الدول العربية والعلاقة غير المتكافئة بين الدول المصنعة المتقدمة

والدول النامية القائمة على الاستقلال والتبادل غير النزيه وأساليب ملتوية في الاستثمارات والمعونات التي تشكل في حد ذاتها، عودة لاستعمار جديد (كورنو، 1998 ، صفحة 113).
فالتبعية القائمة في اقتصاديات الدول ما هو إلا نتيجة سياسة سابقة.

وتبقى بذلك الدولة تابعة état satellite متمتعة بالاستقلال من الناحية الشكلية، ولكنها من الناحية العملية تتبع دولة كبيرة تخضع لها في معظم المسائل السياسية الاقتصادية وتظل قاصرة ولا تستطيع التخلص من قيود الاستعمار الجديد ومن الإمبريالية المتوحشة.

4. معادلة الاستقلال السياسي وإرهاصاته:

ومن النماذج التي يمكن دراستها للتدليل على ضعف الاستقلال السياسي المحقق في الوطن العربي الثورة التحريرية الجزائرية وما واجهته من تحديات سواء سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية فبعد الإعلان عن الاستقلال السياسي في 05 جويلية 1962م بعد مفاوضات عسيرة وثمان باهض دفعة الشعب الجزائري نظير ذلك دخلت فيما يعرف ويصطلح عليه أزمة صيف 1962 التي دامت 3 أشهر إلى دخول جيش هواري بومدين إلى العاصمة، وكانت الأطراف الفاعلة في الصراع، المجاهدين، الجيش الشعبي الوطني، جيش الحدود ، فدرالية جبهة التحرير في فرنسا (Benkhedda, 1997, pp. 14-19).

بوادر الأزمة تمتد إلى مؤتمر الصومام 1956م، حيث طفى إلى السطح خلاف جوهري وهو أولوية الداخل على الخارج والعسكري على السياسي الذي لم يحسم آنذاك، وبحلول 19 سبتمبر 1958م تاريخ الإعلان عن الحكومة المؤقتة في القاهرة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الفترة ما بين 22 إلى 28 أوت حيث كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان الحكومة واستكمال مؤسسات الدولة، وقد تم الإعلان ثلاث تشكيلات للحكومة من 1958م إلى 1962م (Benkhedda, 1997, p. 22) في خضم ظهور الصراع وتفاقمه من الحكومة وهيئة الأركان وفي مؤتمر طرابلس من ماي وجوان 1962م قام يوسف بن خدة بعزل هيئة الأركان المتكونة من بومدين، بومنجل، القايد أحمد في مؤتمر زمورة 25/24 جوان

1962م (Benkhedda, 1997, p. 33) وانتخاب المكتب السياسي لينتهي الصراع المشتد بعزل يوسف بن خدة من طرف أحمد بن بلة.

جاء انقلاب 1965م والتصحيح الثوري بقيادة هواري بومدين لتعرف الجزائر مرحلة جديدة بقيادة جديدة واتجاه إيديولوجي جديد (Benkhedda, 1997, p. 40) اصطدم بمجموعة من العراقيل التنموية في صورة تنافر المحتوى الاجتماعي للثورة وواقع التنمية الريفية مثلا..

تشبثت بقايا الطبقة البرجوازية، بالقيم الأوروبية ورفضت التفريط في مصالحها في صراع واضح مع سياسة بومدين وبرنامجه الطموح المتمثل في الثورات الصناعية والزراعية على كل ما يمثل الاستعمار الغاشم (بشار، 2012)، وعرفت مشاكل غير متناهية كالبطالة حوالي 02 مليون جزائري بدون عمل قار وموقف الأقدام السوداء والأملك الشاغرة والقانون الصادر في 01 أكتوبر 1963م لتأميم حوالي 03 مليون هكتار و800 ألف هكتار للجان التسيير الذاتي (جفلول، 2013، صفحة 298).

شهدت الجزائر حالة من التخبط حيث تأجل الإصلاح الزراعي إلى غاية 1971م، وكان التوجه الاشتراكي والنموذج السوفيياتي هو الخيار السائد آنذاك؛ وازدياد الضغوطات الممارسة من الطرف الفرنسي ومن المستوطنين الذين أجبروا على ترك ممتلكاتهم التي يدعون أنها شرعية؛ وقد جاء في مقال بعنوان 100 سؤال برلماني فرنسي حول الجزائر في أقل من سنة فحواه أنه على الرغم من مرور أزيد من نصف قرن على استقلال الجزائر، إلا أن عدد الأسئلة المتعلقة بالجزائر التي وجهها برلمانيون فرنسيون إلى حكومة بلادهم وصل إلى أكثر من 100 سؤال بين شفوي وكتابي في الفترة من أول جوان 2015م إلى اليوم.

وعالج هذا العدد الهائل من الأسئلة، منها تمجيد ممارسات الاستعمار بمختلف أشكالها في الجزائر وكان لافتا في تلك الأسئلة، مطالبة عضو مجلس الشيوخ، كريستيان كاميرمان عن حزب الجمهوريين الذي يقوده الرئيس السابق نيكولا ساركوزي حكومة بلاده بالضغط على الحكومة الجزائرية من أجل إسقاط المادة 42 من قانون المالية التكميلي لسنة

2010م التي تسقط حق الأقدام السوداء في المطالبة بالأملك التي يزعمون أنهم تركوها وراءهم في الجزائر بعد الاستقلال (مسلم، 2016).

أما بقية الأسئلة فقد تمحورت أغلبها على إعادة الاعتبار للحركي والأقدام السوداء، رفع المنح لهم إعادة الاعتبار للجنود الفرنسية الذين عملوا في الجزائر بعد الاستقلال، والذي قدر عددهم بنحو 80 ألف والذين يصنفون ضمن الجنود العاملين خارج التراب الفرنسي. كما يعتبرون أن 19 مارس ووقف إطلاق النار من الجزائر وفرنسا واتفاقيات إيفيان بمثابة إعلان خيانة من قبل باريس للفرنسيين (أبو زيد، 2001، الصفحات 27-28).

هي أمثلة عن التشبث المرضي بالدول المستعمرة بممتلكاتها الاستعمارية في الدول النامية، فهي لا تسمح لها بالاستقلال التام وتحرص على ذلك، ويمكن القياس على مجموعة الدول المنتمية للعالم الثالث التي تأخرت في الإقلاع الاقتصادي والتنموي وسقطت رهينة صراعات الكبار والحسابات الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية حيث عرف العالم مجموعة من التحولات أدت إلى توغل بعض القوى وإخلال التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية، وضعف واضح للمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة في تطبيق العدالة بين استعمار الشمال والجنوب، وتجسيد أهدافه وطبيعة الأنظمة الحاكمة القائمة على الأحادية الحزبية وعدم نضح التجربة الديمقراطية، وعليه نصل إلى مجموعة من النتائج التي تلخص الغرض من البحث كالآتي:

- غياب مشروع وطني تنموي شامل لدى معظم الدول العربية بعد الحصول على الاستقلال السياسي للخروج من دائرة التخلف.
- دخول الأنظمة العربية في معارك غير مجدية هامشية تكرر الاستبداد بالرأي ورفض الرأي المخالف والتضييق على الحريات الفردية ومراقبة الصحافة أدى إلى تقليص مساحة التفكير الإيجابي وقتل روح المبادرة والتجديد لدى النخبة والقوى الفاعلة في المجتمعات إلا في حالات قليلة.
- قصر النظر في استشراق المستقبل بالاستثمار في الإنسان العربي والتالي التعويل على صناعة المواطن وتشجيع القوى الخلاقة لدى فئات المجتمع خاصة الشباب.

- نقص مشاريع التعاون وتجارب التكتلات الاقتصادية، والاستعانة بالدول التي أثبتت نجاحها وأعطت نتائج مبهرة كنموذج الاتحاد الأوروبي والكونغولث وغيرها واقتصارها على تكتلات إقليمية تخدم المصالح القطرية أكثر منها مصالح الأمة العربية.
 - الصراعات السياسية واختلاف الرؤى حول القضايا الجوهرية أفضل العديد من المشاريع الوحدوية.
 - ضعف استغلال مقدرات الدول العربية وغياب التنسيق بينها.
 - وجوب التعامل بالندية في الاتفاقات الدولية في الساحة الدولية وفرض مواقفها ومكانتها في الصراعات والحسابات الجيوسياسية للقوى العظمى.
 - حماية الموروث الحضاري للدول العربية والحفاظ على مقومات اللغة والدين والتاريخ المشترك.
5. خاتمة:

نختم بالقول أن حتى الدول التي كانت تنادي بتطبيق الحريات والديمقراطية كانت تحمل قناعا النفاق والازدواجية في المواقف، كأمریکا التي أقامت جانبا كبيرا من حضارتها على الاستعمار واضطهاد الآخرين، فهو يساند الكيان الصهيوني ومعه العالم الغربي، ويغضض العين على ما يكابده الشعب الفلسطيني هذا ما جعل العالم يعرف مجموعة من التحولات بعد الحرب العالمية الثانية تمثلت في تأزر الشعوب المستضعفة وتعاطفها مع بعضها البعض، كما سقطت العديد من العروش وتغيرت النظم السياسية والحكومات الوطنية التي كانت تفرض السيطرة والسلطان على الشعوب وتحرمها الحقوق السياسية، وقامت أنظمة جديدة بالحكم الوطني تنشد الديمقراطية رغم أنها تحولت إلى دكتاتوريات وطنية بعد أن كانت حكومات وطنية .

هذا التحول السلبي والإخفاق في تكوين الكيان السياسي الديمقراطي وإن كان وطنيا والقصور على الانفتاح على الآخر جعل العالم العربي يقبع مكانه ويفشل في تحقيق الذات والتنمية المستدامة المرجوة.

6-المراجع:

1. أبو زيد ، أحمد. (ملرس, 2001) . بشرة سوداء وأقنعة بيضاء ، قانون صراع ضد سرطان الاستعمار والجسد .مجلة العربي، العدد .508.
2. أحمد زكري بدوي. (1989م). معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي - فرنسي - عربي (ط1). القاهرة، وبيروت، مصر، لبنان: دار الكتاب المصرية ، دار الكتاب اللبناني.
3. أحمد محمد عبد الرب. (1979). تحديات التنمية في الوطن العربي (ط1). الأردن: طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية.
4. الطيب بن مختار الوزاني. (27 مارس , 2011) . مفهوم استقلال الدول وشروطه ومقوماته والفكر السياسي . تم الاسترداد من موقع تأصيل
5. بشار ,سعيد. (2012, 06 25) .الجزائر فرنسا 50سنة من الاستقلال السياسي والاستعمار الاقتصادي .جريدة الفجر.
6. جبرار كورنو. (1998) . معجم المصطلحات القانونية (المجلد 2) . (منصور القاص، المترجمون) بيروت، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ..
7. حمديّة زهران. (1979). مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة . القاهرة، مصر: مكتبة عين شمس.
8. عبد القادر جغلول. (2013). تاريخ الجزائر والمغرب العربي (المجلد الأول). فضيلة الحاكم، وفيصل عباس، المترجمون).
9. محمد البخاري. (2012, 08 03). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المشرق العربي في أواخر العهد العثماني. تم الاسترداد من مدونة إلكترونية الخاصة بالبروفيسور محمد البخاري.
10. محمد الميلي. (2010). فرانس فانون والثورة الجزائرية . الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
11. محمد بكرى. (يناير, 2014) . ملامح من الاتجاهات النهضوية في العالم العربي خلال القرن التاسع عشر . جريدة الحياة (العدد 01).
12. محمد مسلم. (23 مارس, 2016). 100 سؤال برلماني فرنسي حول الجزائر في أقل من سنة . جريدة الشروق, 5047 .

13. Agéron, Charles. Robert. (1978). *France Coloniale ou partie Coloniale?*. (puf, Ed.) Paris.

14. Benkhedda, B. (1997). *l'algérie a l'indépendance, la crise 1962*. Alger, Algérie: Dahleb.